



الأمم المتحدة

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الدورة السبعون

(من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الملحق رقم ١٢ ألف



الرجاء إعادة استعمال الورق

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الدورة السبعون
(من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8074

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	أولاً - مقدمة
٤	ألف - افتتاح الدورة
٤	باء - التمثيل
٥	جيم - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
٦	دال - انتخاب أعضاء المكتب للدورة الحادية والسبعين
٦	ثانياً - أعمال الدورة السبعين
٦	ثالثاً - مقررات اللجنة التنفيذية
٦	ألف - مقرر عام بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية
٨	باء - مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠٢٠
٨	جيم - مقرر بشأن مشاركة الوفود المتمتعة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠
٩	دال - مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والسبعين للجنة التنفيذية
٩	هاء - مقرر بشأن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في الجلسات الخاصة للجنة التنفيذية
١٠	المرفق ملخص الرئيس للمناقشة العامة

أولاً - مقدمة

ألف - افتتاح الدورة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها السبعين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وافتتح الدورة الرئيس، سعادة السفير بوجمعة دلي (الجزائر).

باء - التمثيل

٢ - كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة التنفيذية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، غانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، قبرص، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزمبيق، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

٣ - وحضر الدورة دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة بصفة مراقب، وهي:

إسواتيني، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوكرانيا، آيسلندا، بليز، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، ترينيداد وتوباغو، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب السودان، سانت كيتس ونيفس، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، سيراليون، سيشيل، طاجيكستان، العراق، غابون، غامبيا، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فييت نام، قطر، قبرغيزستان، كازاخستان، كوبا، الكويت، ليبيريا، ليبيا، مالطة، مالي، ماليزيا، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، هندوراس.

٤ - وحضر الدورة الدول التالية غير الأعضاء في الأمم المتحدة بصفة مراقب:

دولة فلسطين.

٥ - وكان الاتحاد الأوروبي ممثلًا بصفة مراقب.

- ٦ - حضر الدورة أيضاً المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التالية:
- الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومجلس دول الخليج العربية، ومجلس أوروبا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، واللجنة الأولمبية الدولية، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والاتحاد البرلماني الدولي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.
- ٧ - وكانت منظومة الأمم المتحدة ممثلة على النحو التالي:
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ ومكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأغذية العالمي.
- ٨ - حضر الدورة نحو ٤٢ منظمة غير حكومية وشركاء آخرون.

جيم - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

- ٩ - أقرت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الأعمال التالي (A/AC.96/LXX/1):

- ١ - افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٢ - بيان المفوض السامي.
- ٣ - الجزء الرفيع المستوى المعني بانعدام الجنسية والمناقشة العامة.
- ٤ - النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة:
 - (أ) الحماية الدولية؛
 - (ب) الميزانيات البرنامجية، والإدارة، والرقابة المالية، والرقابة الإدارية.
- ٥ - النظر في التقارير المتعلقة بمراقبة البرامج والرقابة الإدارية والتقييم.
- ٦ - النظر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ واعتمادها.
- ٧ - استعراض المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية.
- ٨ - بيانات أخرى.
- ٩ - اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠٢٠.
- ١٠ - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والسبعين للجنة التنفيذية.
- ١١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ١٢ - أي مسائل أخرى.
- ١٣ - اعتماد تقرير الدورة السبعين للجنة التنفيذية.
- ١٤ - اختتام الدورة.

دال - انتخاب أعضاء المكتب للدورة الحادية والسبعين

١٠ - عملاً بالمادة ١٠ من نظامها الداخلي، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لكي يؤديوا مهامهم في اللجنة ابتداءً من اليوم الذي يلي انتخابهم مباشرة إلى نهاية آخر يوم من الدورة العامة السنوية التالية:

الرئيس:	سعادة السفير غيرت موبلي (بلجيكا)
النائب الأول للرئيس:	سعادة السيدة ماريا نزاريت فاراني أزييفيدو (البرازيل)
النائب الثاني للرئيس:	[تأجل انتخابه] ^(١)
المقرر:	السيدة آن كياه (كينيا)

ثانياً - أعمال الدورة السبعين

- ١١ - يرد في المرفق ملخص للمناقشة العامة قدمه الرئيس.
- ١٢ - وسيتاح البيان الذي أدلى به المفوض السامي خلال الدورة والمحاضر الموجزة لكل جلسة على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين): <http://www.unhcr.org/excom>.

ثالثاً - مقررات اللجنة التنفيذية

ألف - مقرر عام بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية

١٣ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) تذكّر بأنها أقرت، في دورتها التاسعة والستين، برامج وميزانيات خاصة بالبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقرر في إطار الميزانية البرنامجية (المنقحة) لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما جاء في الوثيقة [A/AC.96/1180](#)، بما تبلغ قيمته ١٣٦ ١٢٢ ٥٩١ ٨ دولاراً لعام ٢٠١٩؛ وتلاحظ أن الاحتياجات الإضافية في إطار الميزانيات التكميلية في عام ٢٠١٩ بلغت ٤٣٣ ٤٥٤ ١٠٧ دولاراً في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وأن الخفض في الميزانية بلغ ١٢١ ٦٢٨ ٦٢ دولاراً؛ وتقرر المتطلبات الإجمالية الحالية لعام ٢٠١٩ التي تبلغ ٤٦٩ ٩٢٧ ٦٣٥ ٨ دولاراً؛ وتؤكد للمفوض السامي في إدخال تعديلات، في حدود هذه الاعتمادات الإجمالية، على ميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقرر؛

(ب) تؤكد أن الأنشطة المقترحة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، على النحو المبين في الوثيقة [A/AC.96/1191](#)، تتوافق مع النظام الأساسي للمفوضية (A/RES/428 د-٥)، ومهام المفوض السامي الأخرى التي أقرتها أو شجعتها أو طلبتها الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين

(١) أثناء سير المناقشات بشأن تسمية نائب ثان للرئيس من المجموعة الآسيوية، تقرر تأجيل تعيين النائب الثاني للرئيس وإحالة المسألة مرة أخرى إلى المجموعة الآسيوية. وطلب إلى الأمانة اتخاذ التدابير اللازمة لانتخاب النائب الثاني للرئيس بمجرد اختتام المشاورات والتوصل إلى اتفاق.

العام، والأحكام ذات الصلة من القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/AC.96/503/Rev.10)؛

(ج) **تقرر** البرامج والميزانيات الخاصة بالبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، على النحو المبين في الوثيقة A/AC.96/1191، التي تبلغ قيمتها ٩٨١ ٦٨٠ ٦٦٧ ٨ دولاراً و ٦١٢ ٨٣٤ ٦١٥ ٨ دولاراً لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ على التوالي، بما في ذلك مساهمة الأمم المتحدة من الميزانية العادية في تكاليف المقر، والاحتياجات، وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين؛ **وتأذن** للمفوض السامي في إدخال تعديلات، في حدود هذه الاعتمادات الإجمالية، على ميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر؛

(د) **تخطط علماً** بالبيانات المالية لعام ٢٠١٨ على النحو الوارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (A/74/5/Add.6) وتقرير المفوض السامي عن المسائل الرئيسية والتدابير المتخذة استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/1190/Add.1)؛ **وتطلب** إطلاعها بانتظام على التدابير المتخذة للاستجابة للتوصيات والملاحظات الواردة في هاتين الوثيقتين؛

(هـ) **تطلب** إلى المفوض السامي أن يستجيب بمرونة وكفاءة، في حدود الموارد المتاحة، للاحتياجات المشار إليها في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، **وتشجع** مكتبه على التصرف في الأموال المقدمة بأكثر الطرق الممكنة كفاءة وفعالية دون تقليص الحماية والمساعدة المنقذتين للحياة المقدمتين إلى الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، **وتأذن** له، في حال ظهور احتياجات طارئة إضافية لا يمكن تلبيتها بالكامل من موارد الاحتياطي التشغيلي، في أن يضع ميزانيات تكميلية ويوجه نداءات خاصة في إطار جميع الركائز، على أن تبلغ هذه التعديلات إلى اجتماع اللجنة الدائمة التالي للنظر فيها؛

(و) **تعترف** مع التقدير بالعبء الذي ما زالت تتحمله البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي تستضيف لاجئين؛ **وتحث** الدول الأعضاء على أن تنوه بهذا الإسهام القيم في حماية اللاجئين وتشارك في الجهود الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حلول دائمة وتقاسم الأعباء والمسؤوليات بشكل أكثر عدالة وقابلية للتنبؤ؛

(ز) **تحث** الدول الأعضاء، في ضوء الاحتياجات الكثيرة التي ينبغي أن تلبيها المفوضية السامية، وبالموازاة مع الدعم الطويل الأمد والكبير الذي تقدمه البلدان المضيفة للاجئين، على أن تستجيب بسخاء وبروح من التضامن لنداء المفوض السامي من أجل توفير الموارد اللازمة للوفاء بكامل احتياجات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، وضمان تزويد المفوضية بالموارد في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، مع إبقاء الاعتمادات المخصصة عند أدنى مستوى.

باء - مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠٢٠

١٤ - إن اللجنة التنفيذية،

وقد بحثت القضايا المعروضة عليها في دورتها السبعين، وإذ تضع في اعتبارها المقررات المعتمدة خلال تلك الدورة،

(أ) تقرر الدعوة إلى ثلاثة اجتماعات رسمية للجنة الدائمة في عام ٢٠٢٠، تُعقد في آذار/مارس وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر؛

(ب) تؤكد من جديد مقررها المتعلق بإطار برنامج عمل اللجنة الدائمة (A/AC.96/1003)، الفقرة الفرعية ٢ (ج) من الفقرة ٢٥؛ وتؤكد للجنة الدائمة في أن تضيف بنوداً إلى هذا الإطار لاجتماعاتها المقررة في عام ٢٠٢٠ وتحذفها منه، حسب الاقتضاء؛ وتطلب إلى الدول الأعضاء أن تجتمع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ لإعداد خطة عمل مفصلة كي تعتمد اللجنة الدائمة رسمياً في اجتماعها الأول في عام ٢٠٢٠؛

(ج) تهيئ بأعضائها أن يواصلوا الجهود لضمان أن يتسم النقاش في اللجنة التنفيذية ولجنتها الدائمة بطابع موضوعي وتفاعلي، بما يؤدي إلى تقديم توجيهات عملية ومشورة واضحة إلى المفوض السامي، تمثيلاً مع مهام اللجنة المحددة في نظامها الأساسي؛

(د) تهيئ بالمفوضية السامية أن تتوخى الوضوح وأن تعتمد نهجاً تحليلياً في تقاريرها وعروضها المقدمة إلى اللجنة وأن تقدم الوثائق في الوقت المناسب؛

(هـ) تطلب إلى اللجنة الدائمة كذلك أن تقدم تقريراً عن أعمالها إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والسبعين.

جيم - مقرر بشأن مشاركة الوفود المتمتعة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة في

الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠

١٥ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) توافق على طلبات المشاركة في اجتماعات اللجنة الدائمة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ التي قدمتها وفود حكومات الدول التالية المتمتعة بصفة مراقب:

آيسلندا، بنما، بوركينا فاسو، السلفادور، العراق، غواتيمالا، مالطة، مالي، هندوراس.

(ب) تؤكد للجنة الدائمة في اتخاذ قرار بشأن أي طلبات إضافية ترد من وفود حكومات الدول المتمتعة بصفة مراقب للمشاركة في اجتماعاتها خلال الفترة المذكورة آنفاً؛

(ج) توافق على القائمة التالية التي تضم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية التي سيدعوها المفوض السامي إلى المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة ذات الصلة المقرر عقدها في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠:

الوكالات المتخصصة والإدارات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة؛ والاتحاد الأفريقي؛ ومجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ ومجلس أوروبا؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والاتحاد الأوروبي؛ والأمانة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة؛ ومجلس التعاون الخليجي؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والمنظمة الدولية لقانون التنمية؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ وجامعة الدول العربية؛ ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي؛ والمنظمة الدولية للفرنكفونية؛ ومنظمة التعاون الإسلامي؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

دال - مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والسبعين للجنة التنفيذية

١٦ - *إن اللجنة التنفيذية،*

إذ تذكّر بمقرها بشأن أساليب العمل المعتمد في دورتها العامة الخامسة والخمسين (A/AC.96/1003، الفقرة ٢٥)،

تقرر اعتماد النموذج المعياري الوارد في الفقرة الفرعية ١ (و) من المقرر الآنف الذكر بوصفه جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والسبعين للجنة التنفيذية.

هاء - مقرر بشأن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في الجلسات الخاصة للجنة التنفيذية

١٧ - *إن اللجنة التنفيذية،*

إذ تذكّر بالمادة ٣٨ من نظامها الداخلي (A/AC.96/187/Rev.8) ومقرها بشأن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في الجلسات الخاصة للجنة التنفيذية المعتمد في دورتها العامة السابعة والستين، *توافق* على الطلب الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للمشاركة بصفة مراقب في الاجتماعات الخاصة التي تعقدها اللجنة بشأن مسائل اللجوء واللاجئين ضمن اختصاصها خلال الدورة الحادية والسبعين للجنة التنفيذية.

المرفق

ملخص الرئيس للمناقشة العامة

لخص الرئيس المناقشة العامة التي جرت في الدورة السبعين للجنة التنفيذية كما يلي:

”يتضح من البيانات المدروسة والحماسية التي أدلى بها على مدى الأيام القليلة الماضية أن دعمكم للاجئين والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية قوي وثابت. وتحدث أكثر من ١٥٠ وفداً لإبداء الاهتمام والتشجيع. وقد تطرقت إلى العديد من القضايا الهامة، وسأحاول أن أوجز بعض أبرز النقاط التي استمعنا إليها.

أود أن أبدأ بالملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المفوض السامي، حيث ذكرنا بأن التشريد القسري لا يزال يمثل شاغلاً عالمياً تحركه وتشكله العديد من العناصر المتداخلة. وشدد على أن معالجة أزمات اللجوء لا يمكن أن تتم بمعزل عن تناول تحديات عالمية أخرى، من بينها الهجرة والفقر وحالة الطوارئ المناخية وتوقعيات أخرى. إن حماية الذين شُردوا قسراً أمر جوهري، ولكن ذلك يجب أن يقترن - كما ذكرنا المفوض السامي - بنطاق عمل أعمق وأوسع يتجاوز المجالات السياسية والأمنية والمتعلقة بالهجرة والتنمية.

وفي هذا الخصوص، ناشدنا المفوض السامي لتبني الالتزام بالتضامن الدولي من خلال الأداة القوية المتمثلة في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الأمر الذي سيثبت أننا نصبح أقوى عندما نعمل معاً. وقد مثل الجزء الرفيع المستوى المعني بانعدام الجنسية منتصف الطريق لحملة ”أنا أنتمي“ (#IBelong) التي تنظمها مفوضية شؤون اللاجئين والتي تعبر عن طموح جريء لإنهاء انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤. وخلال الجزء الرفيع المستوى، حدثنا فريق مُقنع عن أهمية حل هذه المشكلة العالمية، وهو ما اتضح أكثر من خلال سرد مؤثر مباشر عن معنى أن يكون المرء عديم الجنسية ثم يحصل عليها. ولقد أكدتم على تحمل جميع الدول التزاماً قانونياً وأخلاقياً بضمان تمتع كل إنسان بهذا الحق الأساسي. كما يذكّرنا ذلك بالمهارات والموارد القيمة التي يمكن لعديمي الجنسية أن يسهموا بها في البلدان المستعدة لمنحهم هذا الإحساس الحقيقي بالانتماء. وحثنا المفوض السامي ونائب الأمين العام على مضاعفة جهودنا الجماعية من أجل إنهاء انعدام الجنسية في السنوات الخمس المتبقية من الحملة.

أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين،

في البيانات التي أدليتم بها على مدى الأيام الماضية، أبرز الكثير منكم ما يبذل من جهود ملموسة في سياق حملة ”أنا أنتمي“ الرامية إلى منع انعدام الجنسية وتسوية حالاته القائمة التي طال أمدها. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير من أجل ضمان تسجيل المواليد وإزالة التمييز الجنساني من قوانين الجنسية. وفي عرض رائع للالتزام المتجدد بإنهاء انعدام الجنسية في السنوات الخمس المقبلة، قدمت الدول والشركاء ما يربو على ٣٠٠ تعهد. ولتحقيق هذا الهدف، استمعنا إلى العديد من الأمثلة الواعدة لأوجه التطوير التشريعي والتشغيلي من أجل دعم هذه الجهود. فقد استجبت - أنتم المجتمع الدولي - بشكل كبير لدعم هذا الهدف الطموح. ومن خلال جهودكم، يمكن تحقيق هذا الهدف، وسيحقق.

وفي سعيها إلى الوفاء بالوعد الذي قطعناه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ”بألا نترك أحداً خلف الركب“، لتتذكر كلمات الفائز بجائزة نانسن للاجئين لهذا العام، السيد عزيزبك عشوروف، حيث قال ببساطة إن ”المواطنة ليست امتيازاً، بل ضرورة“.

أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين،

لقد أعربتم عن القلق البالغ إزاء بلوغ عدد المشردين حول العالم مستويات غير مسبقة مرة أخرى، وأشرت إلى ذلك باعتباره ”جرس إنذار“ ينبغي أن يحشد المجتمع الدولي بأسره من أجل التحرك. وألقي الضوء على معالجة الأسباب الجذرية للتشرد كأولوية، وخاصة إنهاء النزاعات. وكما أشار المفوض السامي، فإن ”ضمان سلامة المشردين وتسوية حالات التشرد هما من بين أول أولويات الأمم المتحدة“. فبعد مرور سبعة عقود، تظل هذه الأهداف أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ولقد كررتم القول بأن الحماية يجب أن تكون في صلب العمل الإنساني. وقد روى أحد المشاركين تجربته بصراحة - حيث كان مشرداً داخلياً وأصبح لاجئاً ثم تمكن أخيراً من العودة إلى وطنه - مذكراً إيانا بأن جهودنا الجماعية الرامية إلى حماية اللاجئين لها أثر إنساني حقيقي. وكان من المهم أيضاً الاستماع إلى العديد من الوفود التي أعربت عن استمرار الالتزام بالإبقاء على حدود بلادها مفتوحة للاجئين - على الرغم من إنهاك قدرتها ومواردها. وبالنسبة للبعض، فإن ذلك يعبر عن تقاليد التضامن الطويلة الأمد. وبالنسبة للبعض الآخر، فإنها ببساطة ”مسألة تعاطف“.

إن تشابك التحركات المختلطة للاجئين والمهاجرين كانت سبباً للقلق. فقد أكدتم أيضاً على أهمية معالجة أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وضحايا العنف الجنسي والجنساني. وأشار العديد منكم إلى الجهود المبذولة مؤخراً من أجل تعزيز المواجهة الإنسانية إزاء العنف الجنسي والجنساني، ودعوتهم إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحقيق هذا الهدف. ومن الضروري أيضاً مكافحة الاستغلال والاتجار بالبشر. وذكرتمونا أيضاً بأن المواجهة الشاملة يتعين أن تشمل تقديم الدعم في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي للاجئين. ورحبتم بالحلول المبتكرة الجاري تطويرها من أجل معالجة مشاكل الحماية التي يواجهها الشباب المشردون، بما في ذلك عقبات الاندماج في المجتمعات المحلية المضيفة ونقص فرص التعليم وكسب الرزق.

وأعرب العديد منكم عن القلق إزاء تزايد عدد المشردين داخلياً في بلدانهم حول العالم، نتيجة للنزاع والكوارث المتعلقة بالمناخ. وقمتم ببحثنا على ألا يغيب المشردون داخلياً عن بالنا، محذرين من كونهم أكثر ضعفاً من اللاجئين في كثير من الأحيان بسبب انعدام الأمن ونقص إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية إليهم.

وكانت السياسة الجديدة لمفوضية شؤون اللاجئين بشأن التعامل مع المشردين داخلياً موضع ترحيب. وفي الوقت نفسه، قمتم ببحث المنظمة على إيجاد سبل أفضل لحماية المشردين داخلياً وعلى التعامل مع هذه المسألة بنفس القدر الذي تبديه للاجئين من الاتساق والحماس. وقلتم إن التشرد الداخلي يتطلب اهتماماً عالمياً، وتعاوناً قوياً فيما بين الوكالات، وتوصيات ملموسة بشأن كيفية تقديم المجتمع الدولي لدعم أفضل إلى الدول من أجل منع هذا الأمر ومعالجته وإيجاد حلول له. وتحقيقاً لهذا الهدف، رحبتم بإنشاء فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالمشردين داخلياً.

أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين،

لقد أشدتم بما تقدمه مفوضية شؤون اللاجئين من عمليات استجابة منقذة للحياة في حالات الطوارئ للاحتياجات الإنسانية الهائلة حول العالم، وأثنيتم على الجهود التي يبذلها عمال الإغاثة الإنسانية المتفانون على الخطوط الأمامية.

ومع ذلك، كان نقص التمويل، وخاصة نقص الموارد المتاحة للقارة الأفريقية، مصدر قلق بالغ. وقد رحبتم في هذا الخصوص بجهود مفوضية شؤون اللاجئين الرامية إلى جذب مانحين جدد وإقامة شراكات غير تقليدية واستحداث آليات تمويل مبتكرة. وفي سياق "الصفقة الكبرى"، أكد العديد من الوفود استمرار التزام بلدانها بتقديم التمويل القابل للتنبؤ وغير المخصص ليتسنى تقديم المساعدة المنسقة والسريعة والفعالة.

ومع مناشدتك المجتمع الدولي تقديم دعم أكبر لحالات الطوارئ الراهنة، أكدتم أيضاً على أهمية تسوية حالات تشرد اللاجئين التي طال أمدها، وخاصة في البلدان النامية التي تكافح وتفتقر إلى الموارد. وجرّت الإشارة إلى أن البلدان النامية لا تزال تستضيف ٨٥ في المائة من اللاجئين في العالم. وأثنيتم على استمرار قيادتها وضيافتها، ودعوتكم إلى المزيد من التضامن والدعم للبلدان المضيفة.

وشجعتكم الدول على النظر في اتخاذ تدابير لإدراج اللاجئين في برامجها الوطنية، بما يشمل مجالي الصحة والتعليم، مع مناشدة شركاء التنمية تعزيز البرامج الرامية إلى تمكين اللاجئين ودعم الاعتماد على النفس. وذكرنا أحد البلدان بأن توفير التعليم ووسيلة لكسب الرزق بكرامة يعد استثماراً في الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ولقد أبرزتم أهمية جمع البيانات وتحليلها في حالات التشريد القسري الكبير، باعتبار ذلك أساساً لبناء نهج جديدة وشاملة تخدم اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة على السواء. وأعربتم في هذا السياق عن دعمكم لمركز البيانات المشترك بين البنك الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين.

وأعرب العديد منكم عن الأمل - مقدّمين في الواقع أدلة واضحة على ذلك - في أن يمثل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين أداة لتحقيق مبدأ التقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات، وتعزيز مواجهة التشريد القسري، مع القيام في الوقت نفسه بدعم البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة.

وكان هناك دعم واسع لمفهوم الإدماج ونهج "المجتمع بأسره" المتوخى في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وفي هذا السياق، وإدراكاً لضرورة تمكين من تخدمهم مفوضية شؤون اللاجئين، أعربتم عن التقدير للجهود التي تدعم إدراج أصوات اللاجئين في المنتدى العالمي للاجئين.

وكان هناك ترقب ملموس في الأجواء بشأن المنتدى العالمي المقبل للاجئين. وأشار أحد الوفود إليه باعتباره "صيحة تنبيه" من أجل تحقيق أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وبالإضافة لما هو متوقع من تعهدات ملموسة، أشرتم إلى أن المنتدى سيتيح أيضاً فرصة هامة لتقييم التقدم المحرز وتبادل أفضل الممارسات. وأشرتم في الوقت نفسه إلى التحدي المتمثل في ربط التعهدات بالاحتياجات الحقيقية للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة. وكما أكد أحد الوفود، فإننا نتحمل مسؤولية جماعية عن تلبية احتياجات من أجبروا على الهرب. فهم بحاجة إلى تغيير حقيقي وإجراءات ملموسة يمكن قياسها، لا إلى وعود جوفاء.

وأكدتم أيضاً على أن قضية اللاجئين هي قضية عالمية، وبالتالي، فإن البحث عن حلول يتعين أن يكون عالمياً بالمثل. وفي هذا الصدد، تم حث المجتمع الدولي على "تحمل" مسؤولياته والوفاء بها من خلال ضمان توفر حلول دائمة، بطرق منها زيادة عدد أماكن إعادة التوطين. ودكرنا أحد الوفود بأن الحلول تتوفر لقلّة فقط، بينما لا تزال الأغلبية في الانتظار.

كما وُجّه نداء قوي إلى المجتمع الدولي بأن يضاعف جهوده الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية في البلدان الأصلية من أجل دعم العودة الطوعية إلى الوطن بسلامة وكرامة. وألقي الضوء على أهمية العودة باعتبارها "حلاً أمثل"، حيث شدد أحد الوفود على أن اللاجئين لهم دور رئيسي في إعادة بناء أوطانهم. أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين،

لقد رحب العديد منكم بعملية الإصلاح الداخلي لمفوضية شؤون اللاجئين، بما في ذلك اللامركزية وإضفاء الطابع الإقليمي، وهو ما اعتبرتموه ضرورياً وبأني في وقت مناسب من أجل التكيف مع أساليب العمل الجديدة. ودعمتم في هذا الصدد تسويق جهود المفوضية مع ما تشهده الأمم المتحدة من تحول أوسع نطاقاً، وخاصة فيما يتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد دعمتم على وجه الخصوص تقريب مهام صنع القرار والدعم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وكما قال نائب الأمين العام، "فبينما نتعامل مع عمليات وآليات متغيرة، يجب ألا يغيب عن بالنا أبداً الهدف النهائي لما نجره من إصلاحات، ألا وهو تحقيق نتائج وأثر أفضل بالنسبة لحياة الناس على الأرض".

وألقي الضوء أيضاً على أثر النموذج اللامركزي في قدرة مفوضية شؤون اللاجئين على تعزيز الشراكات، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة المحلية. وكما أشار أحد الوفود، يجب ألا تحل اللامركزية وإضفاء الطابع الإقليمي محل إضفاء الطابع المحلي. وفي هذا الصدد، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية. وقد شجعت المفوضية أيضاً على مواصلة الاستثمار في شراكات جديدة وتعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى من أجل زيادة الأثر والفعالية. وقد أعربتم عن التقدير لموقف مفوضية شؤون اللاجئين الاستباقي في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وكذلك التحرش الجنسي. وشجعتم المفوضية على مواصلة سياستها في عدم التسامح إطلاقاً بشأن هذه المسألة.

أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين،

لقد عرض المفوض السامي في بيانه الافتتاحي ستة تحديات رئيسية متعلقة بالتشرد، وأضاف تحدياً سابعاً وهو حالة الطوارئ المناخية. وأكد العديد منكم، على غرار المفوض السامي، أن هذا الأمر أصبح أحد الدوافع الرئيسية وراء التشرد الداخلي والتحرّكات عبر الحدود على حد سواء. وفي هذا السياق، وُجّه نداء قوي لوضع استراتيجية للحماية البيئية من أجل كبح هذه المشكلة المتنامية. وقمتم كذلك ببحث مفوضية شؤون اللاجئين على إدراج الاعتبارات البيئية والمتعلقة بالمناخ في استجاباتها الإنسانية، مع الأخذ في الاعتبار مصادر الطاقة المتجددة.

وقد استمعنا إلى بيان قوي من أحد البلدان في منطقة متأثرة للغاية بهذه الظاهرة. ”إن تغير المناخ أمر حقيقي. وهو يؤثر فينا جميعاً - المتسببون في انبعاث غازات الدفيئة وغير المتسببين، والعالم المتقدم والعالم النامي“. لقد ذكرنا أن الوقت قد حان للتحرك ومنع التشرذم كنتيجة لتغير المناخ.

أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين،

في الختام، أود الإعراب عن تقديري لتعليقاتكم البناءة ومقترحاتكم الملموسة التي طُرحت لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا. وتذكروا أن بإمكاننا اليوم - بشكل جماعي - أن نُحدث فرقاً حقيقياً في حياة اللاجئين والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية. فهل نستسلم؟ أبداً - فهذا ليس خياراً مطروحاً. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، أود أن أختتم حديثي باقتباس عن نائب الأمين العام، الذي أوجز ببراعة الدرس الرئيسي المستفاد من نقاشنا هذا الأسبوع: ”فلنعمل معاً ولا نترك أحداً خلف الركب في رحلتنا نحو تحقيق السلام والازدهار والكرامة وتوفير الفرص للجميع“.

وشكراً لكم“.

